

المجلة الأردنية في

اللغة العربية وآدابها

مجلة علمية عالمية محكمة

المجلد (٣) العدد (٢) ربيع الأول ١٤٢٨هـ / نيسان ٢٠٠٧م

رئيس التحرير
أ.د. سمير الدروبي

سكرتير التحرير
سالم سليمان الجعافرة

هيئة التحرير

أ.د. حسين عطوان
أ.د. يوسف بكار
أ.د. نهاد الموسى
أ.د. محمود مغالسة
أ.د. خالد الكركي

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. عبدالكريم خليفة
أ.د. محمود السمرة
أ.د. ناصر الدين الأسد
أ.د. شاكور الفحام
أ.د. أحمد الضبيب
أ.د. أحمد مطر موب
أ.د. محمد بن شريفه
أ.د. عبدالعزيز المانع
أ.د. عبدالجليل عبدالمهدي
أ.د. عبدالملك مرتاض
أ.د. عبدالسلام المسدي
أ.د. عبدالعزیز المقالح
أ.د. عبدالقادر الرباعي
أ.د. صلاح فضل

التدقيق اللغوي

أ.د. حسام الدين مبيضين (انجليزي)
د. جزاء مصاروة (عربي)

التنضيد والخراج الضوئي

نهلة عبدالكريم يونس

التدقيق الفني

نايف النوايسة

محتويات العدد

المجلد (٣) العدد (٢) ربيع الأول ١٤٢٨هـ / نيسان ٢٠٠٧م

البحوث باللغة العربية

الصفحات	اسم الباحث	اسم البحث
٣٣-١١	د. كامل يوسف عتوم	● الفصل بين الشعر والدين في التراث النقدي عند العرب
٥٢-٣٥	د. حسين عباس الرفايعة	● المغايرة بين الضمير ومرجعه في لغة التزييل
٦٦-٥٣	د. منير تيسير الشطناوي	● المخرج الصوتي المرحل، مفهومه، وأصواته، وخصائصه
٩٠-٦٧	د. صالح علي سليم الشتيوي	● صورة نجد والحجاز في شعر صُرْدُر
١١٩-٩١	د. مريم حير فريجات	● تأنيث المكان وتمكين الأنثى - دراسة في ثنائية المرأة - المدينة في شعر عبدالله رضوان
١٥٠-١٢١	د. قاسم محمد صالح	● ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو
١٧٧-١٥١	د. يوسف محمود عليمات	● صورة المكان في شعر ابن قيس الرقيات
٢٠٣-١٧٩	د. إبراهيم نمر موسى	● تضاريس اللغة والدلالة في ديوان فاكهة الندم للشاعر عبد الناصر صالح
٢٢٨-٢٠٥	د. محمد موسى العبسي	● خطاب المقدمات وميثاق القراءة في شروح حسن كامل الصيرفي على الشعر الجاهلي
٢٦٥-٢٢٩	د. محمد بن هادي المباركي	● شعر غزوات النبي ﷺ - دراسة تحليلية

المغايرة بين الضمير ومرجعه في لغة التنزيل

د. حسين عباس الرفايعة *

تاريخ القبول: ٢٠٠٦/١١/٤

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٠٦/٦/٢٥

ملخص

يرمي هذا البحث إلى الكشف عن ظاهرة المغايرة بين الضمير ومرجعه في لغة التنزيل على غير ما ذهب إليه النحاة من وجوب المطابقة بين الضمير ومرجعه؛ لذا مُض هذا البحث على تعريف المغايرة لغة واصطلاحاً، وبيان شرطها، وداعي المصير إليها، إذ أُدريت على المعنى الذي استدعى تلك المغايرة، مع بسط القول في أنظار المفسرين واللغويين، وجمع أشتات هذه الظاهرة، وتقسيم مسائلها التي جرت في مدار المغايرة في العَدَد (إفراداً، وتثنيةً، وجمعاً)، و(التذكير والتأنيث)، وخلص البحث إلى أن هذه المغايرة في لغة التنزيل لم تخرج على طريق العرب في التعبير، وأنها أمر سماعي لا يجوز لنا أن نقيس عليه.

Abstract

Disagreement between Pronouns and their References the Language of the Holy Quran

Hussein A. Rafaiyah, Ph. D.

This study sheds light on the disagreement between pronouns and their references in the Language of the Holy Quran. This phenomenon, goes against the Arab Syntacticians' semi consensus on the full agreement between pronouns and their references in this variety. This study has thoroughly investigated several aspects of this phenomenon including its definition, conditions, Causes, and contextual uses. Furthermore, the study has surveyed the previous literature on this domain and it has also classified its different aspects related to number and gender.

The findings show that disagreement between pronouns and their references goes in accordance with the rules of the language of the Holy Quran, and that this disagreement is, eventually, an acoustic aspect that should not be considered in the grammar of the language of the Holy Quran.

* قسم اللغة العربية، جامعة الحسين بن طلال.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

مما عَنَّ للباحث في أثناء قراءة لغة التنزيل، ومطالعة كتب التفسير أن ثمة ظاهرة تلفت الانتباه، وتستعري النظر، وتستحق الوقوف عليها بالبحث والاستقصاء، إذ تتمثل هذه الظاهرة في تلك المغايرة بين الضمير ومرجعه، مما جاء مخالفاً للنظر النحوي الذي ذهب إلى وجوب المطابقة بين الضمير ومرجعه إفراداً، وتثنية، وجمعاً، وتذكيراً، وتأنيناً، وهذه المخالفة ما ينبغي أن تكون عبثاً، إذ لا بُدَّ من التوفّر على داعٍ تقتضيه، وإن كان الأمر لا يخلو من حَرَجٍ إزاء لغة التنزيل؛ لأنَّ خطأ التحليل في لغة التنزيل ليس أمراً هيئناً، ولكنَّ الباحث يركن إلى أن هذه المغايرة (المخالفة) في لغة التنزيل تتفق مع ما عليه لغة العرب .

المغايرة لغة واصطلاحاً

يفيد المعجم اللغوي أن المغايرة تعني: المعارضة والاختلاف^(١)، وأنها مصدر قياسي للفعل (غَاير) الذي يفيد مشاركة بين شيئين، وأما في الاصطلاح فلم أجد - في حدود ما اطّلت - مَنْ وَضَعَ لها حداً في هذا المدار، ويمكن القول: إنها عدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه، سواء أكان ذلك في مسألة العدد إفراداً، وتثنية، وجمعاً أم في مسألة الجنس تذكيراً وتأنيناً .

ويبدو شرط المغايرة واضحاً، إذ لا بُدَّ من التوفّر على شيئين لوقوعها، وهما الضمير ومرجعه (مفسّره)، فالأصل التوافق بين الضمير ومرجعه على حسب ما نصَّ عليه أصحاب النظر النحوي، إذ ذهبوا إلى وجوب المطابقة بين الضمير ومرجعه " وينبغي أن يكون هذا الضمير بعدد ما يرجع إليه، ويرجع إلى الواحد واحد، وللاثنين اثنان، وإلى الجمع جمع وينبغي أن يكون هذا الضمير مطابقاً لما يرجع إليه في التذكير والتأنين، فيرجع إلى المؤنثة ضمير مؤنث، وإلى الاثنين ضميران مؤنثان، وإلى الجمع ضمير مؤنث مجموع^(٢) .

غير أننا نطالع نظراً مغايراً في مسألة وجوب المطابقة عند داود عبده، إذ ارتأى أن التّحاة قد ذهبوا في هذه المسألة مذهباً شططاً؛ لأنَّ مسألة تفكيك الضمائر مع مرجعها أمر جائز، ولو كان واجب المطابقة لخفّت إليه سائر اللغات " وقد فات التّحاة أن ظاهرة المطابقة في اللغات لا تفسير لها، بل من الممكن الاستغناء عنها ولو كانت المطابقة ضرورية لوجب أن تكون في جميع اللغات " (٣) .

ولسنا في معرض مناقشة هذا النظر اللغوي؛ لأنَّ لكل لغة خصيصي لا تتوفر على غيرها سواء أكان

(١) الرّبيدي، محمد مرتضى (١٢٠٥هـ / ١٨٠٨م) تاج العروس، د. ت، مادة: (غَيْر)، ج ٣ / ٤٦٠ .

(٢) الثماني، عمر بن ثابت (٤٤٢هـ / ١٠٤٥م) الفوائد والقواعد، تحقيق: عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢، ٤٠٧ . وانظر: السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ / ٥١٤م) الأشباه والنظائر، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٥، ج ٣ / ٧٧ .

(٣) عبده، داود (معاصر) أبحاث في اللغة، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣، ص ٧٤ .

ذلك في الأصوات، أم الاشتقاق، أم التركيب، ونعرف أن ستفتح فوضى كبيرة تُصَاب بها اللغة نتيجة هذا التفكيك للضمائر مما يدفع إلى القول: إن علماء العربية كانوا على حق في ضبط المسألة بوجوب المطابقة. ولم يفت الثُّحاة أن يَنْبَهُوا - في أثناء كلامهم على الضمير - على الضمير الذي يحتاج إلى مرجع (مفسّر) وهذا المرجع هو الاسم الظاهر في الكلام إن كان متقدماً - وهو الأصل - أو متأخراً، وقد أُجِلَّ هذا الضمير في مكانه لثلاثيَّة يُعاد مرّة ثانية بقصد الاختصار وعدم التكرار "فأمّا المضمّرات فهي كناية تفتقر إلى ما ترجع إليه، والمضمّر يقع في الكلام على ثلاثة أقسام أكثرها أن يرجع إلى اسم قد تقدّم ذكره، نحو: "زيد لقيته، وعمرو مررت به" (١).

وتكلّم الثُّحاة على ضمير الغائب بخصوص الاحتياج إلى مرجع؛ لأنّ ضمير المتكلّم والمخاطب يعرفان بالحضور، قال ابن هشام: "وأقول: لا بُدّ للضمير من مفسّر يبين ما يراد به، فإن كان لمتكلّم أو مخاطب، فمفسّره حضور مَنْ هُوَ له، وإن كان لغائب، فمفسّره نوعان: لفظ وغيره" (٢).

ومع ما ذهب إليه الثُّحاة من وجوب المطابقة بين الضمير ومرجعه إلا أنّ ثمة شواهد تطالعنا في لغة التنزيل برزت فيها المغايرة بين الضمير ومرجعه، ولا يمكن عدّ ذلك من قبيل الخطأ أو التوهم لمجرد مخالفة النظر التّحويي، وإن بدا ذلك عند بعض القائلين والعاثين على نحو ما طالعنا به ابن قتيبة في كتابه (تأويل مشكل القرآن)، إذ ذهب إلى التنبيه على هذه المسألة في أثناء ردّه على بعض العاثرين الذين ذهبوا إلى أنّ في لغة التنزيل مشكلاً "إتّما يَعْرِفُ فَضْلُ الْقُرْآنِ مَنْ كَثُرَ نَظْرُهُ، وَاتَّسَعَ عِلْمُهُ، وَفَهِمَ مَذَاهِبَ الْعَرَبِ، وَافْتَتَنَهَا فِي الْأَسَالِبِ، وَمَا خَصَّ اللَّهُ بِهِ لُغَتَهَا دُونَ جَمِيعِ اللُّغَاتِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي جَمِيعِ الْأُمَمِ أُمَّةٌ أُوتِيَتْ الْعَارِضَةُ وَالْبَيَانُ وَاتِّسَاعُ الْمَجَالِ مَا أُوتِيَتْهُ الْعَرَبُ خَصِيصِيٍّ مِنَ اللَّهِ، لَمَّا أَرَهَصَهُ فِي الرِّسُولِ، وَأَرَادَهُ مِنْ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى نَبِيِّتِهِ بِالْكِتَابِ، فَجَعَلَهُ عِلْمَهُ، كَمَا جَعَلَ عِلْمَ كُلِّ نَبِيٍّ مِنَ الْمُرْسَلِينَ مِنْ أَشْبَهِ الْأُمُورِ. بَمَا فِي زَمَانِهِ الْمَبْعُوثِ فِيهِ" (٣).

وذهب ابن كمال باشا إلى أنّ المغايرة بين الضمير ومرجعه تُعدُّ قبيحة إن أدّى تفكيك الضمائر مع مراجعتها إلى لبس؛ لأنّ غايبة اللغة الإفهام "والحقُّ أنّ التفكيك الذي يقع في الضمائر إن أدّى إلى الالتباس

(١) الثماني، الفوائد والقواعد، ص ٣٩٦، وانظر: ابن هشام جمال الدين (٧٦١هـ / ١٣٦٤م) شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ت، ١٣٦، وانظر السيوطي، الأشباه والنظائر: ٧٧/٣.

(٢) ابن هشام، شرح شذور الذهب: ١٣٥ (قُدّم؛ لأنّه أوضح عبارة). وانظر: سيوييه، عمرو بن عثمان (١٨٠هـ / ٧٨٣م) الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون - عالم الكتب - ط ٣، ١٩٨٣، ج ٢/٣٦٤. والصبيان، محمد بن علي (١٢٠٦هـ / ١٨٠٩م) حاشية الصبيان، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٧، ج ١/١٦٠.

(٣) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (٢٧٦هـ / ٨٧٩م) تأويل مشكل القرآن، دراسة عمر محمد سعيد عبد العزيز، مراجعة: عبد الصبور شاهين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٨٩، ص ٥٠.

في الكلام، والاشتباه في المرام يكون محلاً للفصاحة فلا بُدَّ من صون الكلام الفصيح عنه، وإن لم يكن مؤدياً إلى ذلك لانسياق الفهم باقتضاء الكلام، ومساعدة المقام إلى المعاني المرادة من الضمائر المنتشرة بسبب التفكيك الواقع فيها^(١).

لذا كان التُّحاة على حقّ في ضبط مسألة الضمير ومرجعه؛ لأنّ تفكيك الضمائر على إطلاقه يؤدي إلى الفوضى اللغوية، فأمر التفكيك مرتبط بما يسوّغه، وعلى هذا السّمت فإنّ المتلمّس لظاهرة المغايرة بين الضمير ومرجعه في لغة التنزيل يرى أنّها قد أُديرت على الحمل على المعنى عند التُّحاة والمفسرين، ويطالعنا ابن كمال باشا بهذا المسوّغ في قوله: "اعلم أنّ اعتبار المعنى في تذكير الضمير وتأنيثه شائع ذائع بل في التذكير والتأنيث مطلقاً"^(٢). ويزاد على هذا القول أنّ مسألة المغايرة في العَدَد خاضعة للحمل على المعنى، على نحو ما تطالعنا به لغة التنزيل، فمما دار في فلك مسألة العَدَد قوله تعالى: ﴿داود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين﴾^(٣) فجاء المرجع مثنى (داود وسليمان) وعاد عليه ضمير مجموع في قوله (لحكمهم)؛ لأنّ إرادة المعنى دعا إلى هذه المخالفة بين الضمير ومرجعه، "إذ المعنى المراد أنه أرادهما والمتحاكمن إليهما"^(٤) وثمة علّة أخرى، وهي أنّ الله سبحانه وتعالى أراد أن يشعر (بالصيغة لحكمهم) أنّ حكمهما من الصّحة بحيث يعدل حكم الجماعة، وأنّ الأصل في الحكم أن يصدر عن "جماعة".

ومما جاء في مسألة العَدَد، إذ أُفرد فيه المرجع، وجمع الضمير العائد عليه قوله تعالى: ﴿ثم استوى إلى السماء فسوّهنّ سبع سموات﴾^(٥)، فالمرجع المتقدّم (السماء) جاء مفرداً ومؤنثاً، ولكن الضمير العائد في (فسوّهنّ) جاء مجموعاً، فهذه المغايرة تحمل على اتّحاد المعنى. إذ يطالعنا الأخصّ في هذا المدار بقوله: "إنّما ذكّر سماءً واحدة فهذا لأنّ ذكّر السماء قد دلّ عليهنّ كلّهنّ"^(٦)، ومثل هذا ما ذهب إليه الفراء من أنّ السماء في معنى جمع^(٧)، وزاد هذه المسألة بياناً الزمخشري، إذ ما ذهب إليه أنّ السماء قد حُمِلت على معنى الجهات؛ لذا جاء الضمير مجموعاً، فوحّد

(١) ابن كمال باشا (١٥٤٣هـ/١١٥٤٣م) رسائل ابن كمال، تحقيق: ناصر سعد الرشيد، النادي الأدبي بالرياض، ١٩٨٠، ص ٨١.

(٢) ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال، ص ٨٨.

(٣) الأنبياء: (٧٨).

(٤) الزمخشري: محمود بن عمر (٥٣٨هـ/١١٤١م) الكشف، ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ٢، ج ١٢٩/٣.

(٥) البقرة: (٢٩).

(٦) الأخصّ، سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ/٨١٨م) معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت، ط ١، ١٩٧٩، ج ٥٤/١.

(٧) الفراء، يحيى بن زياد (٢٠٧هـ/٨١٠م): معاني القرآن، تحقيق: محمّد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٨٠، ج ٢٥/١.

اللفظ لاتّحاد المعنى^(١)، فلفظ السماء هنا معناها (سبع سماوات)، إذ دلّ على ذلك ما جاء بعدها ﴿فسوّاهنّ سبع سموات﴾ والمتأخّر كثيراً ما يوضّح المتقدّم، ومما دار من مسائل التذكير والتأنيث في باب المغايرة المحمولة على المعنى قوله تعالى: ﴿فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيي الله الموتى﴾^(٢)، إذ وحّد الضمير وذكّره في (اضربوه) وأعادته على مرجعه المفرد المؤنث (النفس) الوارد في الآية السابقة ﴿وإذا قتلتم نفساً فادّارأتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون﴾^(٣)

واتفق رأي المفسّرين على أنّ مردّ المغايرة هنا يخضع لمسألة المعنى، فقد حمّل المرجع (النفس) على معنى (الإنسان)، قال صاحب مجاز القرآن: " الهاء تعود إلى مؤنث وهو (النفس) حملاً على معنى التذكير (إنسان)" ^(٤) وحمل بعض المفسّرين المرجع على معنى (شخص) أو (قتييل) ^(٥). وهذا المسوّغ كثير في لغة التنزيل .

قال تعالى: ﴿فشاربون عليه من الحميم﴾^(٦)، فأفرد الضمير وذكّره في (عليه) وهو عائد على مرجعه المجموع المؤنث (الشجر) المذكور في الآية السابقة ﴿لأكلون من شجر من زقوم فمالتون منها البطون﴾^(٧)، فطابق بين الضمير ومرجعه في قوله: (منها) العائد على (الشجر)، فهنا حمل على اللفظ، بينما حمّل على المعنى في المغايرة الحادثة بين الضمير في (عليه) ومرجعه (الشجر) إلى هذا ذهب الأخفش في نصّه " فشاربون عليه؛ لأنّ الشجر يؤنث ويذكّر، وأنث لأنه حملة على الشجرة، لأنّ الشجرة قد تدلّ على الجميع .

تقول العرب: نبتت قبلنا شجرة مرّة، وبقلة رديئة، وهم يعنون الجميع^(٨) وتطابق هذا القول مع قول الفراء: " إن شئت كان على الشجر، وإن شئت فعلى الأكل"^(٩) وقد حرّر هذه المسألة الزمخشري بالبيان والتوضيح " وأنث ضمير الشجر على المعنى، وذكّره على اللفظ في قوله: منها وعليه، وإتما ذكر

(١) الزمخشري، الكشاف، ١/١٥٢، وانظر: ابن عطية، عبد الحق (٥٤٢هـ/ ١١٥٤م) المحرّر الوجيز، تحقيق: الرحالي الفاروق وزملائه، الدوحة، ١٩٧٧، ١/٢٢٥. والعكبري، أبو البقاء (٦١٦هـ/ ١٢١٩م) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد حسين شمس السدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ٢/١٢٧١.

(٢) البقرة: (٧٣) .

(٣) البقرة: (٧٢) .

(٤) أبو عبيدة، معمر بن المنخ (٢١٠هـ - ٨١٣م) مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١/٤٥ .

(٥) الزمخشري: الكشاف، ١/١٨١ .

(٦) الواقعة: (٥٤) .

(٧) الواقعة: (٥٣، ٥٢) .

(٨) الأخفش، معاني القرآن، ٢/٤٩٢ .

(٩) الفراء، معاني القرآن، ٣/١٢٧، وانظر: ابن عطية، المحرّر الوجيز، ٤/٢٥٦، وابن كمال باشا، رسائل ابن كمال، ٨٨ .

الثاني على تأويل الزقوم^(١) وسيبسط القول مفصلاً لهذا المسوّغ في أثناء عرض مسائل هذه الظاهرة الآتية:-

مسائل هذه الظاهرة

يبدو لي أنّ تناول ظاهرة المغايرة ليس أمراً قائماً على الدراسة الإحصائية بقدر ما هو إبراز لهذه الظاهرة المتفاوتة في مسائلها، إذ تظهر جليّة في باب العدّد (إفراداً، وتثنية، وجمعاً) بينما تقل درجتها في مسألة التذكير والتأنيث؛ لذا ارتأى الباحث أن يقسّم مسائل هذه الظاهرة على حسب النظر إلى المرجع؛ لأنّه أصلٌ في التقديم؛ وقد رتّبُ مسائل العدد أولاً، ثمّ عقبّتُ بمسائل التذكير والتأنيث .

١ - المرجع مفردٌ وضميره مثني

تبدو هذه المسألة قليلة الدوران في لغة التنزيل ، إذ نطالع آية واحدة في لغة التنزيل في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا نَسِيَا حَوْتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ﴾^(٢) فالمرجع مفرد هو (الفتى) ، وكان النسيان منه دون موسى ، ولكنّ الضمير جاء مثني في قوله : (نَسِيَا) ، وتعود علّة هذا العدول بين الضمير ومرجعه على اتحاد المعنى، إذ عدّ موسى ﷺ وفتاه شيئاً واحداً .

ويقويّ هذا ما ذهب إليه الفراء من أنّ إسناد الفعل إلى الاثنين (موسى ﷺ والفتى) جاء لتحقيق الحمل على المعنى " وإثما نسيه يوشع فأضافه إليهما، كما قال : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾^(٣) ، وإثما يخرج من الملح دون العذب"^(٤) ، وقد اتفق نظر المفسرين في هذه المسألة على القول باتحاد المعنى^(٥) . وأما معكوس هذه المسألة من مجيء المرجع مثني والضمير موحداً فقد كثر دورانه في لغة التنزيل .

٢ . المرجع مثني والضمير مفرد

اتفق رأي النحويين في هذه المسألة على أن يتقدّم شيثان ويُعاد الضمير على أحدهما، والغالب أن يعود الضمير على الثاني منهما^(٦) ، فالمرجعان المتعاطفان بالواو يعود الضمير إلى الأقرب منهما بحكم الجاورة "

(١) الزمخشري ، الكشاف، ٤/٤٦٢

(٢) الكهف : (٦١) .

(٣) الرحمن : (٢٢) .

(٤) الفراء ، معاني القرآن : ١٥٤/٢ .

(٥) ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٣٥١/٩ ، والزرکشي ، محمد بن عبد الله ، (٧٩٤هـ / ١٣٩٧م) ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجليل ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ج٤/٣٢ . والسمين الحلبي ، أحمد بن يوسف (٧٥٠هـ / ١٣٥٣م) ، الدرر المصون ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٦ ، ٧/٥٢٠ . والسيوطي ، جلال الدين (٩١١هـ / ١٥١٤م) ، الإتيقان في علوم القرآن ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ٢/٢٨٣ .

(٦) الزرکشي : البرهان في علوم القرآن ، ج٤/٣٠ ، وانظر : السيوطي ، الإتيقان في علوم القرآن ، ٢/٢٨٣ .

والعرب تقتصر على أحد هذين الاسمين، فأكثره الذي يلي الفعل" (١).

ويبدو لي أنها مسألة خاضعة لاعتبار المعنى دون غيره؛ لأنّ (الواو) تفيد مطلق الجمع دون مراعاة للترتيب، فالضمير قد يعود على المعطوف أو على المعطوف عليه، يعزّز هذا ما ذهب إليه سيبويه " فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني، فإذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا أجبتة على أيها شئت؛ لأنّها قد جمعت هذه الأشياء" (٢) وإلى هذا ذهب الأخفش من أنّها مسألة جائزة في عود الضمير على الأوّل أو الثاني على حسب متطلب المعنى، وإن كان القياس أن يعود على كليهما " وأقيس هذا ما كان بالواو أن يحمل عليهما جميعاً" (٣).

ومّا جاء على هذا السّمّت من لغة التنزيل قوله تعالى: ﴿ واستعينوا بالصبر والصلاة وإتّها لكبيرة إلاّ على الخاشعين ﴾ (٤) فقد تقدّم اسمان متعاطفان (الصبر والصلاة) وهما المرجع، ولكنّ الضمير العائد قد أُفرد وأنث في قوله: (وإتّها) إذ عاد إلى أقرب مذكور (الصلاة) ومن المفسّرين من أعاده إلى معنى الاستعانة (٥) بدليل الفعل " واستعينوا "، وأرى أنّها مسألة محمولة على المعنى؛ إذ عاد الضمير على الصلاة دون الصبر؛ لأنّ مدار الحديث في الآيات السابقة جرى في ركاب الصلاة . قال تعالى: ﴿ وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الرّاكعين ﴾ (٦).

ونحو هذا قوله تعالى: ﴿ يا أيّها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله ولا تولّوا عنه وأنتم تسمعون ﴾ (٧). فقد تقدّم اسمان متعاطفان بالواو وهما المرجع (الله ورسوله)، إلاّ أنّ الضمير العائد إليهما جاء مفرداً ومذكراً في قوله (عنه) وكان حقّ المطابقة بين الضمير ومرجعها أن يكون (عنهما) ، ولكنّ اتّحاد المعنى بين المعطوف والمعطوف عليه آذن بإفراء الضمير، فالطاعة للرسول هي طاعة لله، ويقوّي هذا قول العكبري: " لأنّ أمر الرسول تابع لأمر الله تعالى، ولأنّ الرسول قائم مقام الله بدليل قوله (٨): ﴿ إنّ الذين يبايعونك إنّما يبايعون الله ﴾ (٩) ونصّ الزمخشري على أنّ المعطوف والمعطوف عليه في هذه الآية شيء واحد لذا وحّد الضمير كقولك: (١٠) الإحسان والإجمال لا ينفع في فلان .

(١) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ٣٩/١ .

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤٣٨/١ .

(٣) الأخفش، معاني القرآن، ٨١/١ .

(٤) البقرة: (٤٥) .

(٥) ابن عطية، المحرّر، ٢٧٧/١، وانظر العكبري، التبيان، ٥٩/١ .

(٦) البقرة: (١٤٣) .

(٧) الأنفال: (٢٠) .

(٨) العكبري، التبيان، ٦٤٩/٢، وانظر: الفراء، معاني القرآن، ٤٣٤/١، والزركشي، البرهان، ٣١/٤ .

(٩) الفتح: (١٠) .

(١٠) الزمخشري، الكشاف، ١٩٨/٢ .

وارتأى فاضل السامرائي ^(١) أنّ عود الضمير جاء على أقرب مذكور وهو الرسول (ﷺ) وكأنّنه المخصوص بالكلام دون المعطوف عليه .

ومّا تقدّم فيه المرجعان المتعاطفان، وأفرد الضمير الراجع إليهما قوله تعالى : ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرّهم بعذاب أليم﴾ ^(٢) ، فأفرد الضمير في (ينفقونها) العائد على المرجع المثنى (الذهب والفضة) ولم يقل : (ينفقونها) ، وقد جدّد المفسّرون في طلب علّة هذه المغايرة، فنصّ أبو عبيدة على أنّ أمر المغايرة في هذه الآية لا يعدو (الاستغناء) ، فقد استغني عن تنبئة الضمير مع مرجعه، لأنّ السامع يدرك، أنّ ما حدث لأحدهما يحدث للآخر وكأنّهما في المعنى شيء واحد ولم يقل : " ينفقونها ، والعرب تفعل ذلك إذا أشركوا بين اثنين فقصرّوا فخبّروا فخبّروا عن أحدهما استغناء بذلك وتحقيقاً لمعرفة السامع بأنّ الآخر قد شاركه ودخل معه في ذلك الخبر " ^(٣) . فأيّهما يذكر يدلّ على صاحبه؛ لأنّ المعنى في المرجعين جاء متّحداً، ومن المفسّرين والنحاة من وجّه هذا العدول بحمل الذهب والفضة على معنى (الكنوز) ^(٤) لذلك قال : ينفقونها، وهذا الأسلوب التعبيريّ ليس بدّعاً في لغة التنزيل، ولكنّه يتفق مع ما عليه لغة العرب، إذ لم يخرج على طريق العرب في التعبير، على نحو ما نطالعه في قول حسّان بن ثابت ^(٥) :

إنّ شرّخ الشباب والشعر الأسود ما لم يعاصَ كان جنونا

فجاء المرجع (الشباب والشعر الأسود) ثنائياً ، وأفرد الضمير في (يُعاصَ) ولم يقل (يعاصيا) ، ومثله قول جرير ^(٦) :

ما كان حينك والشقاء ينتهي حتى أزورك في مغار مُحصّد

فأعاد الضمير المفرد في (ينتهي) على مرجعه المثنى (حينك والشقاء) ، وكان حقّ المطابقة أن يقول : (ينتهيان) ولكنّ اتّحاد المعنى في المرجع جعله شيئاً واحداً، فاقترض ذلك إفراد الضمير .

(١) السامرائي، فاضل (معاصر) معاني النحو ، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٠ ، ج ٦٣/١ .

(٢) التوبة : (٣٤) .

(٣) أبو عبيدة، مجاز القرآن ، ٢٥٧/١ ، وانظر: الزركشي، البرهان، ٣١/٤ .

(٤) الفراء ، معاني القرآن ، ٤٣٤/١ ، وانظر : ابن عطية، المحرّر الوجيز ، ٢٥٣/٨ ، والزركشي، البرهان، ٣١/٤ ، والعكبري، التبيان، ٦٤١/٢ .

(٥) الأنصاري، حسان بن ثابت (٥٤هـ/٦٧٤م) ديوان حسّان ، تحقيق : يوسف عيد، دار الجليل، بيروت، ط١ ، ١٩٩٢ ، ص ٤١٠ .

(٦) البربوعي، جرير بن عطية (١١٤هـ/٧١٧م) ديوان جرير ، تحقيق : نعمان محمد أمين، دار المعارف، ط٣ ، ص ٨٤٤ . وانظر : أبا عبيدة، مجاز القرآن، ج ٢٥٧/١ .

ويختلف أمر التعاطف بـ (أو) عن التعاطف بـ (الواو) من أنّ (أو) يُخبر فيها عن أحد المتعاطفين، إذ لا يجوز الجمع فيها كما هو الحال في (الواو) " ومن ذلك قولك : مررت برجل أو امرأة (فأو) أشركت بينهما في الخبر، وأثبت المرور لأحدهما دون الآخر وسوّت بينهما في الدّعوى" (١)، وهذا ما قال مثله الأخفش، يقول: " وليس هذا مثل (أو) لأنّ (أو) إنّما يخبر فيه عن أحد الشّيين، وأنت في (أو) بالخيار، إن شئت جعلت الكلام على الأوّل وإن شئت على الآخر، وأن تحمله على الآخر أقيس" (٢)، لذا فإنّ أفراد الضمير العائد على المرجع المثني في مسألة العطف بـ (الواو) يُعدّ واجباً على خلاف التعاطف بـ (أو)، إذ يُعدّ عوّذ الضمير واجب المطابقة، وأنّ أفراد الضمير يُعدّ جائزاً في حدود ما سُمع عن العرب، ونقرأ في هذا المدار قوله تعالى: ﴿ وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً ﴾ (٣). فأنث الضمير، ووحدته في قوله : (إليها)، وهو عائد على مرجعه المثني (التجارة واللّهو)، فأمر هذه المغايرة يقتضيه المعنى على نحو ما نطالعه في أسباب نزول هذه الآية، إذ تفيدنا كتب التفسير أنّ التجارة كانت سبباً في الانصراف عن الصلاة، " فقد خطب الرسول - صلى الله عليه وسلم - يوم الجمعة، فقدم دحية الكلبيّ بتجارة من الشام، فيها ما يحتاج إليه الناس ، فضرب بالطليل ليؤذّن الناس بقدومه، فخرج جميع الناس إليه إلاّ ثمانية نفر" (٤).

ويبدو لي أنّ كليهما يدلّ على الآخر، وإن كانت التجارة هي الأبرز، فاتّحاد المعنى في المرجع آذن بتوحيد الضمير، ويعزّز هذا القول ما ذكره صاحب التبيان " إنّما أنث الضمير؛ لأنّه أعاده على التجارة ، لأنّها كانت أهم عندهم والله أعلم " (٥) ، وجرى في المدار نفسه قول الزمخشري : " فإن قلت : كيف قال: (إليها) وقد ذكر شيئين ؟ قلت : تقديره إذا رأوا تجارة انفضوا إليها أو لهواً انفضوا إليه، فحذف أحدهما لدلالة المذكور عليه " (٦) .

ومّا جرى في هذا المدار قوله تعالى : ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكلّ واحد منهما السدس ﴾ (٧) . فتقدّم المرجع المثني (رجل أو امرأة)، أحدهما مذكّر مفرد، والآخر مفرد

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٤٣٨/١ . وانظر : الثمانيني ، الفوائد والقواعد ، ٣٨٠ ، وابن عصفور علي بن مؤمن (٦٦٩هـ / ١٢٧٢م) ، المقرّب ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٩٩٨ . ٣٠٦ ، وابن هشام ، مغني اللبيب ، ٩٥ .

(٢) الأخفش ، معاني القرآن ، ٨١/١ . وانظر : ابن السّراج محمد بن سهل (٣١٦هـ / ٩١٩م) ، الأصول في النحو ، تحقيق : عبد المحسن الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ٤ ، ١٩٩٩ ، ج ٢ / ٢١٣ .

(٣) الجمعة : (١١) .

(٤) الفراء ، معاني القرآن ، ١٥٧/٣ ، وانظر : ابن عطية ، المحرّر الوجيز ، ٤٤٩/٤ ، والسامرائي ، فاضل ، معاني النحو ، ٦٣/١ .

(٥) العكبري ، التبيان ، ١٢٢٣/٢ .

(٦) الزمخشري ، الكشاف ، ٥٣٩/٤ .

(٧) النساء : (١٢) .

مؤنث وجاءا متعاطفين بـ (أو)، ولا يجوز التطابق ثمة بين المرجع والضمير عند التعاطف بـ (أو)؛ ولذا جاء الضمير مفرداً في قوله: (وله)، وقد أُفرد الضمير باعتبار اتحاد المعنى في المرجع، وكأنّ المتعاطفين بـ (أو) شيء واحد، قال الفراء: "وقوله: وله أخ أو أخت ولم يقل: ولهما، وإن شئت ذكرتهما فيه جميعاً، تقول في الكلام: من كان له أخ أو أخت فليصله، تذهب إلى الأخ، وليصلها تذهب إلى الأخت، وإن قلت: فيصلهما فذلك جائز"^(١).

وقد بسط العكبري القول في هذه المسألة، إذ ذهب إلى بيان علة إفراد الضمير العائد على المرجع المثني، من أن عوده كان على المرجع المذكور دون المؤنث؛ لأنّ الكلام بدأ بالمرجع المذكور، وكأنّه يشير إلى مسألة التغليب في عود الضمير على الرجل دون المرأة، لأنّ المذكور أخفّ من المؤنث، ثم ضمّ تعليلاً آخر يدور في فلك الحمل على المعنى، فالرجل والمرأة يمثلان المرجع للضمير المتأخر، وهما محمولان على معنى (الميت أو الموروث) لذا وحّد الضمير وذكره قال: "إن قيل قد تقدّم ذكر الرجل على المرأة، فلم أفرد الضمير وذكره؟ قيل: أمّا إفراده فلاّن (أو) لأحد الشئيين وقد قال أو امرأة، فأفرد الضمير لذلك، وأمّا تذكيره ففيه ثلاثة أوجه: أحدهما يرجع إلى الرجل لأنّه مذكّر مبدوء به، والثاني أن يرجع إلى أحدهما ولفظ (أحد) مذكّر، والثالث أنه راجع إلى الميت أو الموروث لتقدّم ما يدل عليه"^(٢) ويمكن القول: إنّ الرجل هو مناط القوامة والتكليف؛ لذا عادَ الضمير عليه. وإتي لا أميل إلى الرأي الثاني الذي ساقه العكبري من الحمل على معنى (أحد)؛ لأنّ هذا اللفظ يذكّر ويؤنث، وعلى التأنيث جاء قوله تعالى: ﴿يَا نِسَاء النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٣). وقد نُكّر لفظ (أحد) لعموميته - كما يبدو لي - إذ لم يرد لفظ (إحدى) في القرآن الكريم إلاّ مضافاً لمعرفة، فأمهات المؤمنين لهنّ اختصاص ومكان لا يشار كهنّ فيه أحدٌ من الذكور أو الإناث.

ونحو هذا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾^(٤) فقد ذكر الضمير (به) المسبوق باسمين متعاطفين بـ (أو) وهما (الخطيئة والإثم)، وجاء عود الضمير (به) على أقرب مذكور (إثماً)، جاء في معاني القرآن للفراء "ويقال: كيف قال (به) وقد ذكر الخطيئة والإثم؟ وذلك جائز أن يُكنّى عن الفعلين ولو كثر لجاز الكناية عنه بالتوحيد؛ لأنّ الأفعال يقع عليها فعل واحد، فلذلك جاز، فإن شئت ضمنت الخطيئة والإثم فجعلته كالواحد، وإن شئت جعلت

(١) الفراء، معاني القرآن، ٢٥٨/١.

(٢) العكبري، التبيان، ٣٣٦/١. وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٥٢٢/٣.

(٣) الأحزاب: (٣٢).

(٤) النساء: (١١٢).

البناء للإثم خاصة" (١). فهي مسألة محمولة على اتحاد المعنى في المرجع؛ لأنّ الخطيئة في حكم الإثم (٢) فأصبحت شيئاً واحداً؛ لذا وحّد الضمير، ويبدو لي أنّ السرّ في ذلك يعود إلى عموميّة الإثم إذ يشمل الخطيئة وغيرها؛ لذا أعاد الضمير عليه .

وتما يلحق بهذه المسألة مجيء المرجع مثنى صناعياً ، بتقديم مفردة واحدة دالة على التثنية بزيادة علامة إعراب المثني ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ﴾ (٣) فأسند الفعل (اقتتل) إلى ضمير الجمع (الواو)، فقال : اقتتلوا، وحقّ المطابقة فيه أن يقول : اقتلتا؛ لأنّ المرجع مثنى (طائفتان) ، ولكنه جمع الضمير باعتبار الطائفة مجموعة من الأفراد، وهي مسألة تدور في فلك الحمل على المعنى ، وتما يقوّي ذلك قول الزمخشري : " فإن قلتَ : ما وجه قوله : (اقتتلوا) والقياس (اقتلتا) كما قرأ ابن أبي عتبة ، أو (اقتتلا) كما قرأ عبيد بن عمير على تأويل الرهطين أو النفرين ؟ قلت: هو مما حمل على المعنى دون اللفظ ؛ لأنّ الطائفتين في معنى القوم والناس " (٤).

وتردّدت مسألة الحمل على المعنى في هذا الباب في الآية الكريمة ﴿ هذان خصمان اختصموا ﴾ (٥) . فتقدّم المرجع المثني (خصمان) إلّا أنّ الضمير العائد على المرجع جُمع حملاً على المعنى؛ لأنّ المقصود بالخصم مجموعة أفراد، ولم يدلّ في معناه على الأفراد، فالخصم في معنى القوم والناس؛ لذا حمّل الضمير في جمعه على معناه ، ولك أنّ ترى المطابقة في اسم الإشارة حيث قال : هذان، ولكنّه غاير عند إسناد الفعل إلى الضمير (اختصموا) وتما يعزّز هذه المسألة قول العكبري : " واختصموا إتما جُمع حملاً على المعنى، لأنّ كلّ فريق خصم ، والفريق فيه أشخاص " (٦).

٣. المرجع جمع، وضميره موحد .

وتما وحّد فيه الضمير ومرجعه جمع قوله تعالى : ﴿ ثمّ قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشدّ قسوة وإنّ من الحجارة لما يتفجّر منه الأنهار وإنّ منها لما يشقق فيخرج منه الماء ﴾ (٧) . فقال : (منه) والمرجع (حجارة) ، فغاير بينهما، ثم طابق فقال: (منها)، وداعي هذه المغايرة هو

(١) الفراء، معاني القرآن ، ٢٨٦/١ .

(٢) الزمخشري، الكشاف، ٥٩٧/١، وانظر : ابن عطية، الحُرر الوجيز، ٢٢٤/٤، والعكبري، التبيان، ٣٨٨/١، وأبا عبيدة ، مجاز القرآن، ١٣٩/١ .

(٣) الحجرات : (٩) .

(٤) الزمخشري، الكشاف، ٣٦٧/٤ .

(٥) الحج : (١٩) .

(٦) العكبري، التبيان، ٩٣٧/٢، وانظر : الزمخشري، الكشاف، ١٥٠/٣، والأخفش، معاني القرآن، ٤١٤/٢ .

(٧) البقرة : (٧٤) .

الحمل على المعنى ، فذكر الضمير، وأفرده حملاً على معنى (جَمَع) الحجارَة ، وكلمة (جمع) مفردة ومذكّرة ، وقد ذهب الفراء في هذه المسألة إلى تعليين يؤذنان بالحمل على المعنى " تذكير (منه) على وجهين : إن شئت ذهبت به إلى أن البعض حجر وذلك مذكّر، وإن شئت جعلت البعض جمعاً في المعنى فذكرته بتذكير بعض" (١).

ولكن صاحب المحرّر (٢) ذهب إلى أن عود الضمير على (ما) ، ولفظ (ما) من الوضعيات المبهمة ، وكأنّ نظره قد قاده إلى إعادة الضمير على أقرب مذكور (ما) ، ومع هذا تبقى المسألة في قيد الحمل على المعنى وإن اختلفت وجهة النظر في تحديد المرجع .

و نمّة آيات أخر في لغة التنزيل ورد المرجع فيها جمعاً، ولكنّ العائد عليه جاء مفرداً في التذكير مرّة، وفي التأنيث أخرى، إذ لم يلتزم في أفراد الضمير التذكير وحده دون التأنيث، بل جاءت المسألة قسماً مشتركاً بين التذكير والتأنيث ، قال تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سَقَنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ ﴾ (٣).

فالضمير الموحد المذكر في الفعل (سقناه) عائد على مرجعه المجموع (السحاب)، ومّا يدلّ على مجيء السحاب جمعاً أنّه وُصِفَ بالجمع (ثقالاً) ، وأمّا توحيد الضمير فعلى توحيد المعنى في لفظ (السحاب)، فالسحاب يحمل على معنى (ماء) لذا قال : سقناه، ذكر صاحب الكشاف " ثمّ أفرد الضمير للسحاب على اللفظ، ولو حمل على المعنى كالثقال لآث، كما لو حمل الوصف على اللفظ لقيّل: (ثقبلاً)" (٤). ويبدو لي أنّ حمل السحاب على معنى (المطر) وفيه الخير بدليل ما جاء بعده (لبلد ميّت) ؛ لأنّ السحاب هو (الغيّم) سواءً أكان فيه ماء أم لم يكن (٥).

ومثل هذا قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ (٦)، فقد صُرف الضمير في قوله : (بطونه) إلى المفرد المذكر على حين جاء المرجع جمعاً مقدّماً (الأنعام) ، وكان حقّ المطابقة بين المرجع وضميره في لغة البشر أن يقول: (بطونها) ، وقد التفت أبو عبيدة إلى هذه المغايرة بالقول : إنّ الأنعام يذكر ويؤنث (٧).

وقد استقصى هذه المسألة العكبريّ بالتبيان " إنّ الأنعام تذكّر وتؤنث فذكر الضمير على إحدى

(١) الفراء، معاني القرآن، ٤٩/١.

(٢) ابن عطية، المحرّر الوجيز، ٣٥٦/١.

(٣) الأعراف : (٥٧).

(٤) الزمخشري، الكشاف، ١٠٦/٢، وانظر ابن عطية، المحرّر الوجيز، ٥٤٠/٥.

(٥) أنيس ، إبراهيم ورفاقه ، المعجم الوسيط ، دار الفكر ، د . ت ، مادة : (سحب) ج ١/٤١٨.

(٦) النحل : (٦٦).

(٧) أبو عبيدة ، مجاز القرآن ، ٣٦٢/١.

اللغتين، والثاني أنّ الأنعام جنس والثالث أنّ واحد الأنعام نَعَم والضمير عائد على واحدة والسادس أنّه يعود على الفحل لأنّ اللبّن يكون من طَرَق الفحل الناقَة " (١).

ويبدو لي أنّها مسألة حملت على المعنى، إذ حمل الأنعام على معنى لفظ (جَمَع) وكأّنه أراد (جَمَع الأنعام) ولفظ (جمع) مفرد مذكّر، لذا طابق الضمير العائد عليه (في بطونه).

ومّا وَرَدَ في هذا السياق قوله تعالى: ﴿والله الذي أرسل الرياح فتثير سحاباً فسقناه إلى بلدٍ ميّت﴾ (٢)، والقول فيه كسابقه، من أنّ المرجع المجموع (سحاباً) حمل على معنى (ماء) لذا أفرد الضمير، وذكره في (فسقناه)، ويعزّز هذا قول ابن عطية: " فإذا أصابه الماء من السماء أخضر ونبت " (٣).

وأفرد الضمير العائد على الجمع المتقدّم المزيد بالألف والتاء في قوله تعالى: ﴿ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرًا ورزقًا حسنًا﴾ (٤). فقال: (منه) والمرجع (ثمرات النخيل والأعناب)، وقد نبّه الأَخْفَش على أنّ مردّ هذه المغايرة يعود إلى أنّها مسألة قائمة على الحذف، إذ حذفت كلمة (شيئاً)، وكأنّ الأصل " ومن ثمرات النخيل والأعناب شيئاً تتخذون منه " (٥).

وهذا نظرٌ معياريّ ينهض على التقدير البعيد، ونقل هذا الرأي العكبريّ " تتخذون صفة، لمحذوف تقديره شيئاً تتخذونه وإن شئت (شيء) بالرفع وذكر الضمير؛ لأنّه عاد على (شيء) المحذوف أو على معنى الثمرات وهو الثمر " (٦).

والرأي الثاني أقرب إلى الصواب، إذ حمل الثمرات على معنى (الثمر) لذا أفرد الضمير وذكره على هذا المعنى في قوله: (منه)، وهي مسألة بيّنة في قوله تعالى: ﴿قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم وختم على قلوبكم منّ إله غير الله يأتيكم به﴾ (٧). فاختلف نظر المفسّرين في عَوْد الضمير، فذهب الأَخْفَش إلى (٨) أنّ توحيد الضمير في (به) جاء لتوحيد المرجع (سمعكم) وأنّ لا مغايرة في الآية بين الضمير ومرجعه، ونقل هذا الرأي التّقاش من أنّ التّغليب ظاهر في هذه المسألة، إذ غلب السمع على غيره؛

(١) العكبريّ، التبيان، ٨٠١/٢، وانظر: الفراء، معاني القرآن: ١٠٨/٢، والزنجشيري، الكشاف، ٥٧٤/٢، وابن عطية، المحرّر الوجيز، ٤٥٧/٨.

(٢) فاطر: (٩)

(٣) ابن عطية، المحرّر الوجيز، ٢٢٠/١٢.

(٤) النحل: (٦٧).

(٥) الأَخْفَش، معاني القرآن، ٣٨٣/٢.

(٦) العكبريّ، التبيان، ٨٠١/٢، وابن عطية، المحرّر الوجيز، ٤٥٨/٨.

(٧) الأنعام: ٤٦

(٨) الأَخْفَش، معاني القرآن، ٢٧٥/٢.

لذا وحّد الضمير (به) " قال النقّاش : في الآية دليل على تفضيل السمع على البصر لتقدمه هنا، ثمّ احتج لذلك بقوله : إنّما يستجيب الذين يسمعون " (١).

والذي أطمئن إليه في هذه المسألة أنّها محمولة على المعنى ، فاتّحاد مرجع الأشياء المتقدمة (السمع والأبصار) آذن بتوحيد الضمير (به) أي بالعلم الناتج عن السمع والبصر، ويقوّي هذا ما ذهب إليه الفراء " وإذا كُنيت عن الأفعال وإن كثرت وحّدت الكناية كقولك للرجل : إقبالك وإدبارك يؤذيني وقد يقال : إنّ (الهاء) التي في (به) كناية عن الهدى (٢). وداعي الحمل على المعنى بيّن في مسألة المغايرة بين الضمير ومرجعه في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاہُ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾ (٣) ، إذ حمل المرجع المجموع (آيات) على معنى القرآن (٤)، فوحّد معه الضمير في (يفقهوه) لأنّ القرآن مفرد ومذكّر .

٤. المرجع مفرد و الضمير جمع .

ومّا جاء على معكوس السابق في باب الاسم الموصول قوله تعالى : ﴿ مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون ﴾ (٥). فأفرد المرجع (الذي) وجمع الضمير في (بنورهم) و (تركهم) وكان وجه المطابقة أن يقال : (بنوره وتركه) ولهذا قال بالمطابقة في اللفظ في قوله : (حوله) فأفرد الضمير مع مرجعه المفرد ، بينما أوقعت المغايرة بين الاسم الموصول المفرد والضمير المجموع، وقد جدّ المتأولون في بيان علة هذه المغايرة ، فيرى الأخفش (٦) أن مدار الأمر على المعنى ؛ لأنّ الاسم الموصول (الذي) بمعنى الجمع كما أنّ الإنسان بمعنى التّاس . وهذا النّظر نبه عليه سيبويه من قبل في أثناء كلامه على الشاهد النحوي (٧) :

وإنّ الذي حانت بفلج دماؤهم همّ القوم كلّ القوم يا أمّ خالد .

لأنّ (الذي) بمعنى (الذين) .

وذهب بعض أصحاب النّظر من المفسّرين واللغويين إلى أنّها مسألة محمولة على داعي

(١) ابن عطية ، المحرر الوجيز ، ٢٠٢/٥ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن ، ٣٣٥/١ .

(٣) الكهف : (٥٧) .

(٤) الزمخشري ، الكشاف ، ٦٨١/٢ .

(٥) البقرة : (١٧) .

(٦) الأخفش : معاني القرآن ، ٤٩/١ .

(٧) سيبويه ، الكتاب ، ١٨٦/١ ، ابن جني ، أبو عثمان (٣٩٢هـ / ٩٩٥م) الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى ، بيروت ، لبنان ، ط ١٨٥/٢ ، ١١٠/١ . والزمخشري ، الكشاف ، ١١٠/١ .

(التخفيف) ، إذ الأصل (الذين) ولكن حذفت النون بعدما طال الاسم الموصول مع صلته " والذي سوَّغ وضع الذي في موضع الذين ولم يجز وضع القائم موضع القائمين، ولا نحوه من الصفات أمران : أحدهما أن الذي لكونه وصلَّةً إلى وصف كلِّ معرفةً بجملة، وتكاثر وقوعه في كلامهم، وكونه مستطالاً بصلته حقيق بالتخفيف، ولذلك نهكوه بالحذف" (١).

ولست أميل إلى المذكور الأخير من قول الزمخشري من الحمل على الحذف؛ لأننا على هذا المذهب نفرِّ من ثقل لما هو أصعب منه، إذ لو كانت النون في نيَّة الحذف في الاسم الموصول (الذين) فإنَّ ذلك يعني أنَّ ثمة مطابقة بين المرجع (الذين) وضميره في (بنورهم، وتركهم)، ولكنَّ هذا القول يحملنا إلى مغايرة أخرى، إذ وُحِد الضمير في (حوله) مع الاسم الموصول الذي في نيَّة الجمع (الذين)، وهذا يتطلب البحث عن علة أخرى لهذه المغايرة .

ومَّا يترأى لي في هذه المسألة أنَّ الاسم الموصول (الذي) حُمِل على الموصول الوضعيّ (مَنْ)، وهذا الأخير صالح للإفراد، والتثنية، والجمع ، والتذكير، والتأنيث ممَّا يدفع إلى القول : إنَّ توحيد الضمير في (حوله) يعود إلى الحمل على اللفظ المفرد ، وأنَّ جمع الضمير في (تركهم) و (بنورهم) حُمِل على معنى الجمع في (مَنْ) وهذا ضَرْبٌ من التقارض بين الاسمين الموصولين (الذي) و (مَنْ) .

ونحو هذا قوله تعالى : ﴿ ولا يسأل حميم حميماً . يبصرونهم يود المحرم لو يفندي من عذاب يومئذٍ بينه ﴾ (٢) . فأفرد المرجع (حميماً) وأعاد عليه ضميراً مجموعاً في (يبصرونهم) حملاً على اتِّحاد المعنى في المرجع (حميماً) يعزِّز هذا قول العكبري : " وَجُمِع الضمير على معنى حميم" (٣) . وقال صاحب الكشاف : " فإن قلت : لِمَ جُمِع الضميران في (يبصرونهم) وهما للحميمين ؟ قلت : المعنى على العموم لكلِّ حميمين لا لحميمين اثنين" (٤) .

ويلحق بهذه المسألة ألفاظ جاء لفظها مفرداً، ورُدَّ عليها ضمير مجموع، وممَّا يطالعنا في لغة التنزيل في هذا المدار الألفاظ (طائفة، وأمة، وحزب، وفريق، وقرن، وخَلْف، وذريَّة) ومسألة المغايرة في هذا الجنب لا تعدو باب الحمل على المعنى ، قال تعالى : ﴿ ودَّت طائفة من أهل الكتاب لو يضلونكم وما يضلون إلاَّ أنفسهم وما يشعرون ﴾ (٥) .

فجمع الضمير في (يضلونكم) العائد على مرجعه المفرد المؤنث في اللفظ (طائفة) والطائفة من

(١) الزمخشري، الكشاف، ١/١٠٩، وانظر : ابن عطية، المحرر الوجيز، ١/١٨٥، والسمين الحلبي، الدرر المصون، ١/١٥٤.

(٢) المعارج : (١٠، ١١) .

(٣) العكبري، التبيان، ٢/١٢٤٠، وانظر : الفراء، معاني القرآن، ٣/١٨٤.

(٤) الزمخشري، الكشاف، ٤/٦١٢.

(٥) آل عمران : (٦٩) .

الناس والليل، أي : القطعة^(١).

ومثل هذا قوله تعالى : ﴿ ولتكن منكم أمةٌ يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾^(٢) فذكر المرجع المفرد (أمة) وأعاد عليه ضميراً مجموعاً في (يدعون) باعتبار المعنى؛ لأنّ الأمة في المعنى تعني مجموعة من الأفراد، و يعزز ذلك ما جاء في المعجم " وكلّ قوم نسبوا إلى نبيٍّ وأضيفوا إليه فهم أمةٌ ، وكلّ جيل من الناس هم أمةٌ على حدة " ^(٣) ، لذا قال الأخفش : " أمةٌ في اللفظ واحد وفي المعنى جميع فلذلك قال : يدعون "^(٤). ونحو هذا في لغة التنزيل قوله تعالى : ﴿ فخلف من بعدهم خلفٌ ورثوا الكتاب ﴾^(٥) فأفرد المرجع في اللفظ (خلف) وجمع الضمير في (ورثوا) باعتبار المعنى^(٦)، لأنّ الخلف الجماعة من الناس.

وقال تعالى : ﴿ ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإنّ حزب الله هم الغالبون ﴾^(٧) فقال : (حزب) بالأفراد وأعاد عليه الضمير المجموع (هم)؛ لأنّ الحزب يدلّ على مجموعة من الأفراد لهذا جمع الضمير باعتبار المعنى .

ومثل الحزب (الفريق) في قوله تعالى : ﴿ فريقاً هدى وفريقاً حقّ عليهم الضلالة ﴾^(٨) ، إذ جمع الضمير في (عليهم) وأداره على المرجع المفرد (فريقاً) والقول فيه كالقول في سابقه من^(٩) أنّ الفريق طائفة من الناس ، فجمع في اللفظ حملاً على المعنى .

ومثل هذه المفردات ما جاء من أعلام القبائل، إذ أفردت في اللفظ، وجمع الضمير العائد عليها باعتبار المعنى، قال تعالى : ﴿ وإلى عادٍ أخاهم هوداً قال : يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره أفلا تتقون ﴾^(١٠) . فجمع الضمير في (أخاهم) العائد إلى المرجع المفرد (عاد)؛ لأنّ عاداً وإن كانت في اللفظ مفردة إلا أنّها في المعنى جمع، " فعاد اسمٍ لحيٍّ يحمل الجمع إذ يطلق على أفراد كثيرين "^(١١) ، ومثلها لفظ سبأ في قوله

(١) الفراهيدي، العين مادة : (طوف) .

(٢) آل عمران : (١٠٤) .

(٣) الفراهيدي ، العين ، مادة : (أمم) .

(٤) الأخفش، معاني القرآن : ٢١١/١ .

(٥) الأعراف : (١٦٩) .

(٦) الفراء، معاني القرآن ، ٣٩٩/١ ، وانظر : الزمخشري، الكشاف، ١٦٤/٢ .

(٧) المائدة : (٥٦) .

(٨) الأعراف : (٣٠) .

(٩) الفراهيدي، العين، مادة : (فرق) . وانظر : ابن عطية، المحرر الوجيز، ٤٨٠/٥ .

(١٠) الأعراف : (٦٥) .

(١١) ابن عطية ، المحرر الوجيز ، ٥٤٩/٥ ، وانظر : الزمخشري، الكشاف، ١١٣/٢ .

تعالى : ﴿لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان عن يمين وعن شمال﴾^(١) ، فسبأ علمٌ على القبيلة^(٢) ، وهذا العلم هو المرجع، وعائده المجموع (مسكنهم) والقول فيه كالقول في سابقه .

مسائل التذكير والتأنيث

تنبئ مسائل ظاهرة المغايرة في هذا الباب عن كون المرجع موحداً والضمير موحداً ، ولكن وجه المغايرة تمثل في مسألة التذكير والتأنيث، إذ نقرأ في لغة التنزيل قوله تعالى : ﴿ أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة فإن يكفر بها هؤلاء فقد وكلنا بها قوماً ليسوا بها بكافرين ﴾^(٣) .

ويبدو للباحث أن المرجع جاء مجموعاً في التعاطف الذي توفرت عليه الآية (الكتاب والحكم والنبوة) لولا أن أصحاب النظر من المفسرين قد نبهوا على أن عود الضمير المؤنث في (بها) وقع على المرجع الموحد (الكتاب) ، وحملوا هذه المغايرة - بين المذكر والمؤنث - على مسلك المعنى؛ لأن الكتاب ثمة يحمل على معنى (الصحف) قال صاحب المحرر : " والكتاب يرادُ به الصحف "^(٤) ، وذهب الزمخشري إلى^(٥) أن الكتاب بمعنى الجنس الدال على العموم .

وذكر الفردوس، وهو لفظ مذكر في القرآن الكريم، ولكن رجع الضمير عليه جاء مفرداً ومؤنثاً، قال تعالى : ﴿ الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون ﴾^(٦) . وتحمل هذه المغايرة على المعنى، فالفردوس حمل على معنى (الجنة) لذا عاد الضمير مؤنثاً باعتبار معنى الفردوس المؤنث، يقوي ذلك ما نص عليه المعجم اللغوي " الفردوس " جنة ذات كرم " ^(٧) ، وقال الزمخشري : " أتت الفردوس على تأويل الجنة " ^(٨) .

وتما ذكر فيه المرجع مفرداً مؤنثاً، وجاء ضميره مفرداً مذكراً، قوله تعالى : ﴿ فإذا مسَّ الإنسان ضرٌّ دعانا ثمَّ إذا حوَّلناه نعمَةً مناَّ قال إنَّما أوتيته على علم بل هي فتنة ﴾^(٩) . فذكر الضمير في (أوتيته) العائد على المرجع المؤنث المفرد (نعمة) وجاء الضمير مذكراً حملاً على معنى التذكير في (نعمة)؛ لأنَّ النعمة بمعنى (المال) أو (الإنعام) والمال مذكر، ويعزَّز هذا ما ذهب إليه الزمخشري " فإن قلت : لم ذكر الضمير

(١) سبأ : (١٥) .

(٢) ابن عطية ، المحرر الوجيز ، ج ١٢/١٦٢ ، وانظر : الزبيدي ، تاج العروس ، مادة (سبأ) ج ١ / ٧٥ .

(٣) الأنعام : (٨٩) .

(٤) ابن عطية ، المحرر الوجيز ، ٢٧٤/٥ ، وانظر : السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٣٠/٥ .

(٥) الزمخشري ، الكشاف ، ٤١/٢ .

(٦) المؤمنون : (١١) .

(٧) الفراهيدي ، العين ، مادة : (فردوس) .

(٨) الزمخشري ، الكشاف ، ١٨١/٣ ، وانظر : الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ٣٦٥/٣ .

(٩) الزمر : (٤٩) .

في أوتيته وهو للنعمة ؟ قلت : ذهاباً به إلى المعنى، أي : شيئاً من النعم أو قسماً منها " (١)، ويمكن أن تكون النعمة بمعنى الخير، وقد تختلف عبارة المفسرين إلا أنهم متفقون في الغالب على مسألة الحمل على المعنى .

ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ فمن شاء ذكره ﴾ (٢). فالمرجع مؤنث موحد (تذكرة) قد تقدم في الآية السابقة في قوله تعالى: ﴿ كلاًّ إنها تذكرة ﴾ (٣)

وذهب المفسرون إلى أن (التذكرة) بمعنى (الذكر أو الوعظ) (٤) و المقصود في الآية القرآن الكريم؛ لذا جاء رجح الضمير عليها مذكراً؛ لأن المقصود هو المعنى دون اللفظ، وجاء معكوس هذه المسألة في قوله تعالى : ﴿ كلاًّ إنه تذكرة ﴾ (٥) إذ جاء الضمير مذكراً ، والمرجع المؤنث متأخراً، وحملت التذكرة على معنى (الذكر والوعظ) (٦) والمقصود هنا القرآن الكريم ؛ لهذا ذكر الضمير المتقدم على المعنى دون اللفظ .

الخاتمة :

١. إن جملة القول تكمن في أن مسألة المغايرة بين الضمير ومرجعه في لغة التنزيل لم تكن اعتباراً، وإنما سارت على سمت العربية، إذ استدعاها متطلب المعنى، ولكن لا يجوز لنا أن نقيس عليها؛ لأن ذلك يؤدي إلى فوضى الاستعمال اللغوي، فهي مقصورة على ما سُمع عن العرب ، وما ورد في لغة التنزيل.

٢. وقد بدا بيناً أن مسألة العدد (إفراداً ، وتثنية، وجمعاً) قد استأثرت بمسائل هذه الظاهرة أكثر من مسائل التذكير والتأنيث؛ لأن مسألة العدد في هذا المدار واضحة، أما التذكير والتأنيث فهي مسألة غامضة وقلقة، إذ ليس هناك حدّ فاصل في كثير من الأحيان بين التذكير والتأنيث في الألفاظ المجازية على وجه الخصوص، زد على ذلك أن ما يستعمل عند قبيلة بالتذكير قد يستعمل عند غيرها بالتأنيث، وقد أفردت مصنفات لهذه المسألة .

وظهر بيناً أن مسائل هذه الظاهرة لم تقتصر على سورة دون أخرى، وإنما جاءت متناثرة في لغة التنزيل دون نظر إلى طول السورة أو قصرها .

(١) الزمخشري ، الكشاف، ١٣٦/٤، وانظر : ابن عطية، المحرر الوجيز، ٥٤٩/١٢، والسمين الحلبي، الدر المنثور، ٤٣٢/٩ .

(٢) عيس : (١٢) .

(٣) عيس : (١١) .

(٤) الفراء، معاني القرآن، ٢٣٦/٣، وانظر : ابن عطية ، المحرر الوجيز، ٣٢٠/١٥، والعكبري، التبيان، ١٢٧١/٢ .

(٥) المدثر : (٤ ، ٥) .

(٦) الأحفش، معاني القرآن ، ٥١٦/٢ .